مجتمع

إندونيسيا: إغلاق مطار قريب من بركان ثائر

أُغلق مطار مانادو، وهو الأقرب إلى بركان ثار بشكل متكرر في الأيام الأخيرة في شمال إندونيسيا، بسبب تطاير رماد بركاني، وفق ما أعلنت وزارة النقل الإندونيسية أمس. وثار بركان روانغ مساء الثلاثاء نافثا سحابة من الرماد بلغ ارتفاعها أكثر من كيلومتر. وتكرر ذلك أربع مرات يوم الأربعاء، وفق ما أفادت الوكالة المحلية لعلوم البراكين. وبناء عليه، رفع مستوى الإنذار بشأن البركان الذي ترتفع قمته 725 متراً، من المستوى الثالث الى الرابع مساء الأربعاء، وهو الأعلى في نظام التصنيف المعتمد. (فرانس برس)

اليابان: 8 جرحى في زلزال غرب البلاد

أصيب ثمانية أشخاص بجروح طفيفة من جراء زلزال بقوة 6,3 درجات ضرب ليل الأربعاء جنوب غرب اليابان من دون أن يتسبب بصدور تحذير من خطر حدوث تسونامي، بحسب ما أفادت السلطات أمس. وقالت السلطات في حصيلة أولية إنّ جميع المصابين جروحهم طفيفة نجمت بمعظمها عن سقوط أغراض، مشيرة إلى أنّ الأضرار المادية التي تسبّب بها ضئيلة للغاية. ويقع مركز الزلزال في قناة تفصل بين جزيرتَي كيوشو وشيكوكو على بعد نحو 18 كيلومتراً غرب أواجيما وعلى عمق 25 كيلومتراً تقريباً، بحسب مركز المسح الجيولوجي الأميركي. (فرانس برس)

شمال غزة: 730 ألفاً بلا خدمات صحية

حذّرت وزارة الصحة في غزة، أمس الخميس، من أن أكثر من 730 ألف نسمة في مدينة غزة ومحافظة الشمال يفتقرون إلى خدمات صحية حقيقية. وقال متحدث وزارة الصحة في القطاع أشرف القدرة، في بيان، إن «الاحتلال الإسرائيلي تعمّد تدمير المنظومة الصحية في منطقتي (مدينة) غزة و(محافظة) شمال غزة»، معتبراً أن «تدمير مجمع الشفاء الطبي (غرب مدينة غزة) شكّل ضربة قاسمة للمنظومة الصحية في غزة». وحذّر من أن «أكثر من 730 ألف نسمة في منطقتي غزة وشمال غزة بلا خدمات صحية حقيقية». وفي محاولة لتلبية الحاجات المتزايدة للتدخل الطبي في المنطقة، طالب القدرة «بتوفير مستشفيات ميدانية وفرق طبية دولية متعددة التخصصات لمنطقتي غزة وشمال القطاع». وأكد الحاجة إلى «مستشفيات ميدانية جراحية بسعة 200 سرير، وتضمّ غرف عمليات وعناية مركزة وخدمات مخبرية وتشخيصية، لسد حاجة السكان في منطقتي غزة وشمال غزة». وقال القدرة إن «الاحتلال الإسرائيلي يتعمّد ارتكاب مجازر وحشية، ونفّذ إعدامات مباشرة للكوادر الطبية والمرضى في مجمع الشفاء الطبي ومستشفيات شمال غزة». أضاف: «فقدنا كوادر طبية تخصصية كانت تشكل العمود الفقري للخدمات الطبية». ومنذ بداية الحرب قبل أكثر من 6 أشهر، أقدم الجيش الإسرائيلي على استهداف مستشفيات القطاع، ليشلّ معظم الخدمات الطبية.

(الأناضول)

أوضاع أهالي شمال قطاع غزة ماساوية (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

جبل نعلان الفلسطيني هدف للمستوطنين

رام الله ـ **جهاد بركات**

عام 2018، أوقف أهالي بلدة المزرعة القبلية شمال غربي رام الله وسط الضفة الغربية مشروعاً استيطانياً في جبل نعلان الذي يقع ضمن أراضي البلدة، وأنشأوا متنزهاً لمحاولة الحفاظ على الجبل من مطامع المستوطنين، لكن جيش الاحتلال الإسرائيلي حوّل البلدة بعد اندلاع الحرب على غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى منطقة عسكرية مغلقة، وشهدت الأسابيع الأخيرة تسيير المستوطنين رحلات ترفيهية إلى الجبل. في تفاصيل المواجهة الممتدة منذ ست سنوات بين الفلسطينيين والمستوطنين حول جبل نعلان، أنشأ المستوطنون في مرحلة أولى مزرعة عنب في منطقة مصنفة «ج» وفق اتفاق أوسلو، أي تخضع للسيطرة المدنية والأمنية لإسرائيل، وأطلقوا عليها اسم «كيرم راعيم» التي تواجدت على بعد 500 متر من جبل نعلان الذي يقع في المنطقة «ب» وفق اتفاق أوسلو، أي تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية. ثم باشر المستوطنون شق طريق زراعية للوصول إلى الجبل، فهب أهالي بلدة المزرعة القبلية، ونظموا مسيرات أسبوعية شهدت معظمها مواجهات مع جيش الاحتلال، وأسفرت بحسب عضو لجنة جبل نعلان، وسيم لدادوة، عن سقوط شهيدين و80 جريحاً قبل أن تفضي إلى وقف النشاط الاستيطاني في الجبل، لكنها لم تمنع تحويل المستوطنين مزرعتهم إلى بؤرة استيطانية.

حينها قرر أهالي البلدة إنشاء مشاريع عامة ومتنزه من أجل إبقاء الوجود الدائم في الجبل والحفاظ عليه، لأن المستوطنين يتواجدون في مكان قريب وخطرهم قائم. وسمحت تبرعات من البلدة وخارجها بتوسيع أملاك البلدية من دونمين اثنين إلى سبعة تنفيذاً لشرط وزارة الحكم المحلي الفلسطينية لإقامة متنزه، ثم بدأ العمل لتشييده على مساحة أكبر وصلت إلى 15 دونما مع إبقاء الأراضي الإضافية مسجلة بأسماء مالكيها. وقدمت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية نحو 70 ألف شيكل (19 ألف دولار) للمشروع. أصبح المتنزه في جبل نعلان متنفساً للأهالي، بعد تجهيزه بألعاب للأطفال وكرافانات للخدمات وحمامات عامة، علماً أن مساحة أراضي البلدة تصل إلى 14 ألف دونم، لكن الأهالي لا يستطيعون الوصول إلا إلى 6 آلاف دونم بعضها ضمن المناطق «ج» التي يُمنع البناء أو إنشاء متنزهات فيها.

وتميّز شهر رمضان من كل عام باحتضان متنزه جبل نعلان نشاطات حوّلته إلى الأكثر حيوية في البلدة، بينها إفطارات جماعية مجانية للعائلات، وصلاة التراويح اليومية. وأخيراً بدأ تشييد أساسات مسجد في جبل نعلان، وملعب رياضي جرت تسوية أرضه تمهيداً لتغطيته بعشب صناعي ليكون جاهزاً للاستخدام. وأنعش هذا الوضع المنطقة التي كانت زراعية فقط قبل التحركات الاستيطانية قبل ست سنوات، وبُني منزلان على الأقل في الجبل، أحدهما للمقدسي خالد مناصرة الذي كان في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي في منزله، وزاره عدد من أهالي البلدة على وقع الأنباء عن أحداث في مستوطنات بغلاف غزة. ثم غادر مناصرة المنزل إلى القدس وعاد بعد أيام قبل أن يغادر مجدداً، ثم أبلغه أهالي البلدة بعد أيام أن جيش الاحتلال صادر وحدات الإنارة الخاصة بالمنزل.

ومنذ نحو ستة أشهر لم يصل مناصرة إلى منزله مرة واحدة، وبات الجنود يمكثون داخله، علماً أنه يقع في منطقة عالية ويطل على البلدة. وكان مناصرة حصل على ترخيص البناء من بلدية المزرعة القبلية ووزارة الحكم المحلي في السلطة الفلسطينية، لأن البيت مشيّد في المنطقة «ب»، لكن جيش الاحتلال أبلغه بأن تدابير الحرب والطوارئ تطبق حالياً، لكنه لم يزوده أية أوراق رسمية تمنع وصوله إلى منزله، بل شغله جنوده بالقوة فقط. وامتدت هذه الحال إلى كل من يصل إلى جبل نعلان. وفي اليوم الرابع لاندلاع الحرب على غزة توجه حارس المستوطنة المجاورة إليهم ومعه قوة من جيش الاحتلال تضم أربع مركبات عسكرية، وسلّم الأهالي بياناً بقرار الجيش تحويل الجبل إلى منطقة عسكرية مغلقة خلال فترة الحرب. ولاحقاً حاول شبان الخروج الى الجبل، لكن حارس المستوطنة منعهم كما يروي لدادوة، وأخبرهم أن القرار يسري طوال الحرب، وأنه يمكن أن يعودوا بعد انتهائها. لكن ذلك لا يبدو النية الحقيقية للاحتلال والمستوطنين، إذ وضع حارس المستوطنة أعلاماً إسرائيلية على قطع حديدية حول المتنزه، وصادر الاحتلال تلفازاً ومولد كهرباء ومقاعد خشبية ومعدات خاصة بالأهالي.

«لا بيت لك هنا»

رغم أن الأهالي نصحوا المقدسي خالد مناصرة بعدم التوجه إلى منزله في بلدة المزرعة القبلية التي تضم جبل نعلان، نفذ ذلك برفقة شاب من البلدة. وفور وصولهما تعامل معهما جيش الاحتلال بعنف، وأجبرهما على الجلوس فترة طويلة على الارض. وقال ضابط لمناصرة: «لا بيت لك هنا. إذا تصرفت بشكل مقبول بعد الحرب فقد نسمح لك بالعودة».

تحقيق

تتزايد المخاطر التي تهدّد صحة الفلسطينيين وسط العدوان الإسرائيلي المستمرّ على قطاع غزة منذ أكثر من ستّة أشهر. فالمنظومة الصحية انهارت، فيما تنتشر الأمراض بسبب النزوح والاكتظاظ وسوء التغذية وفقدان الأدوية والنقص في المياه المأمونة

صحة الغزيين

أمراض منقولة بالمياه تنتشر وسط الحرب

غزة ـ **امجد ياغي**

وسط الأوضاع الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في قطاع غزة المحاصر نتيجة الحرب التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي عليه منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، تحذّر وكالات الأمم المتحدة وكذلك منظمات دولية إنسانية وحقوقية من الأمراض التي تهدّد أهل القطاع. في هذا الإطار، أفادت المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية مارغريت هاريس، قبل أيام، بأنّ الزيادة مستمرّة في معدّلات الإصابة بأمراض معدية بين النازحين في قطاع غزة. بدوره، أعلن المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في الأرض الفلسطينية المحتلة جيمي ماكغولدريك، أخيراً، أنّ الأمراض المنقولة بالمياه تنتشر في مناطق مختلفة من القطاع. والتحذيرات التي تأتي في هذا السياق ليست مستجدّة، فالأمر مستمرّ منذ الأيام الأولى من العدوان المتواصل الإسرائيلي على قطاع غزة وأهله. وعلى سبيل المثال، ما تضمّنته تقرير أصدرته منظمة أطباء بلا حدود في فبراير/ شباط الماضي تحت عنوان "نقص المياه الظنيفة ياتي بالأمراض والمعاناة"، علماً أنّ هذا التقرير تناول الأوضاع في مدينة رفح الواقعة أقصى جنوبي قطاع غزة التي تستقبل أكثر من نصف سكان القطاع المهجّرين بفعل آلة الحرب الإسرائيلية. بالعودة إلى منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقد أوضح، في بيان أخير، أنّ "حرارة الطقس ترتفع بشدّة في قطاع غزة، في الوقت الذي يحصل فيه الناس على كميات من المياه أقلّ بكثير من تلك التي يحتاجون إليها". وبالتالي أشار ماكغولدريك إلى تسجيل انتشار "أمراض تنتقل عن طريق المياه بسبب نقص المياه المأمونة وتعطّل أنظمة الصرف الصحي". ويعاني الفلسطينيون في مختلف أنحاء قطاع غزة عدم توفّر مياه الشرب وكذلك مياه الخدمة، علماً أنهم كانوا قبل السابع من أكتوبر يستفيدون من المياه غير الصالحة للشرب التي كانت توفّرها البلديات للاستخدام اليومي فقط. لكنّ المياه التي كانوا يستفيدون منها، قبل الحرب الأخيرة، صارت اليوم أسمى أمنياتهم، في ظلّ الأحوال اليوم. هم استسلموا للواقع ويطلبون المياه أيّاً كان مصدرها. يُذكر أنّ ثمّة فلسطينيين صاروا يستحمّون في مياه البحر، وراحوا كذلك يغسلون بها ملابسهم وما إلى ذلك.

الحرارة تفاقم انتشار الأمراض عبر المياه

في ظلّ هذا الواقع، كثرت الإصابات بأمراض منقولة بالمياه، وراحت تتزايد أخيراً بعد انتهاء فصل الشتاء وارتفاع درجات الحرارة. وقد رصدت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة أكثر من 15 مرضاً بسبب المياه، بحسب ما يفيد الطبيب المتخصص بالأمراض الداخلية عصام أبو ركبة، موضحاً لـ"العربي الجديد" أنّ على رأس تلك الأمراض التهاب الكبد من نوع "إيه" الذي تخطّى عدد المصابين به بسبب النزوح والمياه ثمانية آلاف مصاب حتى نهاية مارس/ آذار الماضي.

وكانت وزارة الصحة قد أفادت بأنّ الأمراض المعدية طاولت نحو مليون فلسطيني في قطاع غزة، على مدى ستّة أشهر من العدوان الإسرائيلي. وبيّنت الأرقام أنّ انتقال الأمراض بمعظمها سُجل بين النازحين، مشيرةً إلى أنّ كثيراً من نصف الحالات أتت منقولة عبر المياه نتيجة تلوّثها، وكذلك بسبب استخدام حمّامات قليلة، إذ يُخصّص مثلاً حمّام واحد لمئات الأشخاص في مناطق النزوح وفي مراكز الإيواء بالمدارس. ويوضح أبو بركة أنّ "الحرارة المرتفعة تزيد من تفاعلات الكائنات الحية الدقيقة، لكنّ أعراض الأمراض المنقولة بالمياه تختلف، وهي ترتبط بوضع الفرد الصحي وبحالة جهازه المناعي ومستوى مقاومة الأجسام الغريبة». لكنّه يشدّد على أنّ «المناعة ضعيفة لدى كثيرين من الفلسطينيين في قطاع غزة، ولا سيّما لدى الأطفال والمصابين بأمراض مزمنة، بسبب سوء التغذية». ويتحدّث الطبيب الفلسطيني عن رصد أعراض أمراض خطرة تنقلها المياه، لافتاً إلى أنها المرّة الأولى في خلال حياته المهنية الممتدّة على 25 عاماً التي يشهد فيها قطاع غزة أعداداً مماثلة من الحالات التي تهاجم الأمراض في خلالها الجهاز الهضمي. ويرى أبو بركة أنّ «قطاع غزة مويوء اليوم، والتخلّص من الأمراض لن يتمّ من خلال الأدوية أو نقل المرضى إلى خارج القطاع لتلقّي العلاجات اللازمة، إنّما من خلال وقف العدوان». ويشرح أنّ من شأن ذلك أن يساعد في «عودة الحياة إلى طبيعتها، فيتمكّن الناس من تناول مياه عائلته العلاجات اللازمة في مركز صحي. ويشير حميد إلى أنّ «الاختلاط بالناس أمر لا مفرّ منه، ونحن نازحون في مدرسة تابعة لوكالة أونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين) في مدينة رفح، ولا مجال لعدم شرب المياه. حتى لو علمنا بأنها سوف تتسبّب في وفاتنا بعد عام، فإنّنا سوف نشربها لأنّها المتوفّرة». يضيف حميد أنّ «هذا العدوان لم يرحمنا لا من الأمراض ولا من الفقر ولا من الجوع... كلّ ما نفعله هو أنّنا نحاول الصمود والبقاء على قيد الحياة لأطول وقت ممكن». أمّا في شمال قطاع غزة المعزول عن باقي مناطق القطاع، فتبدو الظروف أكثر صعوبة ممّا هي عليه في الوسط والجنوب وصولاً إلى رفح في أقصاه. ومنذ انسحاب قوات الاحتلال من مجمّع الشفاء الطبي في الأول من إبريل/ نيسان الجاري، تحاول بلدية مدينة غزة توفير خدمات للفلسطينيين المتكوين فيها، وعلى رأسها المياه. وتزامن ذلك مع إصدارها بياناً حذّرت فيه من انتشار الأمراض، نتيجة قلّة المياه وتزايد انتشار الحشرات الضارة.

هكذا يؤمّن الفلسطينيون المياه في غزة

وتُعد أزمة المياه في قطاع غزة من الأزمات المتفاقمة في الأعوام الماضية، علماً أنّ الفلسطينيين فيه كانوا، قبل السابع من أكتوبر، يعتمدون بنسبة 84 في المائة على الآبار الجوفية كمصدر مياه رئيسي للمنازل عبر البلديات المحلية، في حين يحصلون على 12 في المائة من خطوط أنابيب المياه الإسرائيلية وثلاثة في المائة من محطات تحلية المياه. لكنّ تشديد الحصار على القطاع، منذ اليوم الأول من العدوان، أثّر سلباً على توفّر المياه. من جهة أخرى، جفّدت سلطات الاحتلال كلّ خطوط المياه والكهرباء التي تزوّد القطاع، ومنعت إدخال الوقود اللازم من معبر كرم أبو سالم لتشغيل محطات تحلية المياه. ويعمد قطاع غزة في الأعوام الأخيرة إلى تحلية المياه، سواءً المياه الجوفية أو مياه البحر. وتجاوز عدد محطات تحلية المياه في قطاع غزة 150 محطة، 25 منها تابعة للبلديات وهي الأكبر في القطاع، فيما المحطات الباقية خاصة عددها لا يتوافق مع شروط منظمة الصحة العالمية. واليوم، تعمل 25 محطة فقط من المجموع، من بينها سبع تابعة لبلديات جنوب القطاع ووسطه.

ظروف العيش في قطاع غزة تسهّل انتشار الأمراض بالمياه (عبد زقوت/ الأناضول)

25
هو عدد محطات تحلية المياه التي ما زالت تعمل في قطاع غزة من أصل 150، في ظلّ الحرب المستمرة.

والتالي غير صالحة للشرب. من جهة أخرى يقول عزيز إنّ ثمّة مشكلة تتعلّق بالعبوات المستخدمة التي لا يمكن تنظيفها مثلما يجب، بالإضافة إلى أنّها مصنّعة من مواد بلاستيكية وتتأثّر بالحرارة. في سياق متصل، بيّن الطبيب المتخصص بالأمراض الجلدية عمر سالم أنّ ثمّة التهابات طفيلية عديدة تنتشر بين الأطفال بسبب المياه، من قبيل داء البلهارسيات. يضيف لـ«العربي الجديد» أنّ ثمّة فطريات تنتشر كذلك من خلال المياه الملوّثة، وفي إمكانها التسبّب في التهابات جلدية وأخرى في الجهاز التنفسي. ويلفت كذلك إلى عدوى فيروس الروتا الذي يصيب الرضّع والأطفال الصغار، فيتسبّب في إسهال حاد وحمّى وتجفاف. ويشدّد على «وجوب تنظيف عبوات المياه والخزّانات وغيرها»، لكنّه يردف أنّ «أدوات التعقيم لا تتوفّر في قطاع غزة».

أساتذة تونسيون يطلقون مبادرة لتعليم الطلاب الفلسطينيين

يسعى أساتذة تونسيون إلى تعويض غياب العملية التعليمية الجامعية بالنسبة للطلاب الفلسطينيين جراء العدوان الإسرائيلي، من خلال مبادرة تعليمية عبر منصات خاصة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أطلق جامعيون تونسيون مبادرة من أجل إنقاذ المسار التعليمي للطلاب الفلسطينيين الذين عطّلت الحرب عامهم الجامعي بعد تدمير الكليات واستشهاد عدد من الأساتذة جراء العدوان الذي يشنه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأعرب مئات الأساتذة الجامعيين التونسيين ورؤساء الجامعات عن استعدادهم للانضمام إلى مبادرة «جامعيون من أجل فلسطين» التي تهدف إلى تقديم الدروس في كافة التخصصات الجامعية لفائدة الطلاب الفلسطينيين عبر منصات خاصة، وفقاً للمناهج الفلسطينية بما يمكن الطلاب من حصولهم على شهاداتهم الجامعية.

وقالت منسقة مبادرة «جامعيون من أجل فلسطين» عنان كعروتي، إن «الجامعيين التونسيين يسعون إلى لعب دور متقدم في محاربة مسار التجهيل الذي يسعى الاحتلال الصهيوني إلى فرضه على الفلسطينيين من خلال حرمان الطلاب من متابعة مساراتهم الجامعية باستهداف الكليات وقتل المدرسين». تضيف: «أطلق الجامعيون مبادرة لتعليم الطلاب عن بعد عبر منصات خاصة سيتم وضعها بالتعاون مع وزارة التعليم العالي التونسية». وتؤكد أنه «جرى التواصل مع سفارة دولة فلسطين في تونس من أجل تقديم المقترح وتسهيل التواصل مع وزارة التعليم العالي الفلسطينية من أجل تحديد التخصصات، بما يسمح بتوفير الدروس لفائدة الطلاب وفقاً للمناهج الفلسطينية».

وتقول: «خلفت الحرب دماراً كبيراً في المؤسسات الجامعية في قطاع غزة. كما استشهد خلال الحرب الجارية أكثر من 200 أستاذ تعليم عال، وهو ما يكشف استهداف الكيان لمنارات التعليم في فلسطين». وترى أن «أشكال مقاومة المحتل متعددة، من بينها عدم السماح للكيان الصهيوني بتنفيذ مخططات فرض الجهل والأمية على أجيال من الفلسطينيين من خلال تدمير الجامعات وقتل المدرسين».

وتوضح منسقة المبادرة أن مقاومة مخطط الكيان بالاغتيال الرمزي للعلم في فلسطين مسؤولية ملقاة على عاتق الجامعيين الأحرار، مؤكدة أن أساتذة الجامعات التونسية الذي سجلوا على قائمة المتطوعين للتدريس يعدّون بالمئات. تضيف: «ينظّم عشرات الجامعيين يومياً للمبادرة، ويتم في وقت لاحق ترتيب المبادرة وفق الحاجيات التي سيتم ضبطها بالتنسيق مع سفارة فلسطين في تونس ووزارة التعليم العالي الفلسطينية. كما نجد دعماً مهماً من زملاء لنا في الجامعات الفلسطينية سواء في غزة أو في القطاع». وتشير إلى أن «لقاء سيجمع المسؤولين عن المبادرة مع وزير التعليم العالي التونسي خلال الأسبوع الجاري من أجل توفير الدعم اللوجستي اللازم لإنجاح عملية التدريس عن بعد». تضيف: «تملك تونس منصة جيدة للتعليم عن بعد جرى تطويرها إبان فيروس كورونا، ويمكن استغلالها في تدريس الطلاب الفلسطينيين الذين سيدعون للتسجيل بعد إتمام كل الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية». ومن المنتظر أن يسمح التعليم عن بعد للطلبة الفلسطينيين بالحصول على شهاداتهم العلمية، وفقاً لمناهج دولتهم في كل التخصصات. تضيف: «لا بد من كسر حواجز الجهل التي يضعها المحتل أمام الطلبة».

وحول انطلاق الدروس ومدتها، تقول إنها «ستنطلق مباشرة بعد توفير المنصات اللازمة»، مؤكدة أن «الإعداد اللوجستي الجيد للمبادرة سيساعد عن تأمين الدروس في ظروف جيدة وتسهيل التحاق أكبر عدد ممكن من الطلبة». وتشير أيضاً إلى أن «مدتها الزمنية لن تكون محددة وغير مرتبطة بالإجازات للسنة الجامعية في تونس. وأعرب الجامعيون على استعدادهم للتدريس في أشهر الإجازة الصيفية، وإلى حين انتهاء الحرب وإعادة الكليات الفلسطينية قدرتها على تأمين التعليم الحضوري والشامل لطلبتها، وهو ما قد يحتاج لسنوات». ولم تخف كعروتي التحديات التي سيواجهها الجامعيون التونسيون في تأمين الدروس للطلبة وفق المناهج الفلسطينية، مشيرة إلى أن المناهج بين البلدين مختلفة ولغة التدريس، وتعتمد المناهج الفلسطينية على اللغة الإنكليزية بينما تحضر المناهج الفرنسية بكثافة في الجامعات التونسية. وعلى الرغم من التحديات، تقول إن هذه العقبات تبقى تفاصيل صغيرة أمام الرغبة الجامحة للجامعيين التونسيين في إنقاذ المسار الجامعي لأكبر عدد ممكن من الطلاب الفلسطينيين، معتبرة أن أشكال مقاومة العدو مختلفة من بينها المقاومة العلمية.

ويشغل استكمال المسار الدراسي الذي عطلته الحرب أيضاً أسر الطلبة الفلسطينيين، الذي جرى إجلاؤهم عقب 7 أكتوبر إلى تونس. وأعرب طلاب سبق أن التقتهم «العربي الجديد» عن رغبتهم في الاندماج في جامعات تونسية تعتمد اللغة الإنكليزية في التدريس، وذلك أن التكوين الذي تلقّوه في قطاع غزة لا يسمح لهم بمواصلة التعليم في كليات تدرّس باللغة الفرنسية.

ويُعدّ الالتحاق بالمؤسسات التعليمية مطلباً أساسياً لتلك الأسر التي أُجليت من غزة بعدما خسر أبناؤها عامهم الدراسي، وسط مخاوف من تعثّر مسارهم الدراسي نتيجة اختلاف المناهج بين البلدين. ويعمل الهلال الأحمر التونسي على مسألة الإدماج التعليمي للأسر العائدة من غزة في إطار خطّة متكاملة ينفذها على مراحل، وتشمل السكن والتعليم والتشغيل، وفق المتحدثة باسم المنظمة، بذينة قراقبة. وتؤكد لـ«العربي الجديد» أن «إجلاء التونسيين من غزة تزامن مع منتصف العام الدراسي في تونس، ما جعل إلحاقهم بالمدارس والجامعات صعباً».

علم فلسطين حاضر في تونس (ياسين قايدي/ الأناضول)

جرائم أبو غريب... محكمة أميركية تنظر للمرة الأولى في الانتهاكات

مرّ 20 عاماً على نشر صور وفضح عمليات تعذيب في سجن أبو غريب، في وقت بدأت هيئة محلفين بولاية فيرجينيا الأميركية النظر في قضية فيدرالية رفعها ثلاثة عراقيين قبل 16 عاماً ضد شركة مركز التحليل الموحد CACI (سي. إي. سي. آي)، وهي شركة أميركية متعددة الجنسيات للخدمات المهنية وتكنولوجيا المعلومات، تقدم خدماتها للعديد من فروع الحكومة الفيدرالية الأميركية بما في ذلك الدفاع، والأمن الداخلي، والاستخبارات، والرعاية الصحية، متهمين عاملين فيها بتعذيبهم في سجن أبو غريب. وهذه هي المرة الأولى منذ أحداث 11 سبتمبر/ أيلول واجتياح أفغانستان والعراق التي يتمكن فيها ضحايا تعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان غير أميركيين من الاستعانة بمحكمة أميركية للبت في قضيتهم، بحسب «مركز الحقوق الدستوري» الأميركي الذي تولى رفع القضية. ويصادف بدء موعد المحاكمة مرور عشرين عاماً على نشر الصور وفضح عمليات التعذيب في سجن أبو غريب نهاية إبريل/ نيسان عام 2004 على محطة «سي بي إس» الأميركية. كما يأتي بدء المحاكمة بعد 16 عاماً من رفع مركز الحقوق الدستورية، بالتعاون مع جهات أخرى، القضية باسم الناجين الثلاثة وهم سهيل الشمري، وصلاح العبيلي، وأسعد الزوبعي. وكانوا قد اعتقلوا وزُج بهم في سجن أبو غريب وتم تعذيبهم والإفراج عنهم لاحقاً من دون توجيه أية تُهم إليهم. وتُعرف القضية باسم «الشمري وآخرون ضد سي. إي. سي. آي». وعملت الشركة الخاصة، ومقرّها الرئيسي في ولاية فيرجينيا منذ عام 2008، لمصلحة الحكومة الأميركية في العراق منذ عام 2003. وحاولت ولسنوات بدء المحاكمة تحت حجج مختلفة، بما فيها حصانتها وحصانة العاملين لديها من المحاكمة. ورفعت الدعوى وفقاً لقانون أميركي صادر عام 1789، وهو قانون الضرر الأجنبي (ATS). وبسمح القانون لغير المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات راسخة للقانون الدولي مثل التعذيب والمعاملة القاسية، برفع دعوى أمام المحاكم الأميركية، بما في ذلك ضد شركات أميركية، عندما تكون هناك صلة كافية بالولايات المتحدة، بحسب المركز. وتقول الباحثة في الشأن العراقي في منظمة «هيومان رايتس واتش» سارة صنبر، لـ «العربي الجديد»: «هذه أول حالة تصل إلى المحاكمة ويمكن أخيراً لهؤلاء الرجال العراقيين الحصول على حقهم بأن تكون هناك محاكمة، ونأمل أن يأمر القاضي بتعويضات وبالاعتراف الذي يستحقونه. على الرغم من ذلك، فإن هؤلاء الرجال هم من القلائل جداً المحظوظين الذين تمكنوا بعد عقدين من الانتهاكات ضدهم من قبول البت في قضيتهم وبدء المحاكمة بعد كل هذا الوقت. وهذه حالة نادرة، إذ لم تنجح كل محاولات الشركة لإسقاط القضية».

وفي ما يتعلق بالسياق العام، تشرح صنبر أن «أحد أسباب نجاح ذلك على الرغم من الصعوبات الهائلة هو أن القضية هي ضد شركة متعاقدة مع الحكومة وليس ضد الحكومة نفسها. وكانت هناك الكثير من الدعاوى التي رفعت في محاولة لإجبار الحكومة الأميركية على تحمل مسؤوليتها والمحاسبة، إلا أنها أسقطت باستمرار بسبب قانون تم تبنيه عام 1946 يعطي حصانة للقوات الأميركية من المحاسبة عن أي جرائم ترتكب خلال حروبها». وتلفت إلى «عدم وجود أية محاولات جدية من الحكومات المتعاقبة على فرض المحاسبة أو التعويض بصورة منظمة وجدية للضحايا»، مضيفة: «لن تكون هناك عدالة حقيقية إلا عندما تتحمل الحكومة الأميركية المسؤولية عن أفعالها». ويشير مركز الحقوق الدستورية إلى أنه «خلال العقدين الأخيرين، جنت الشركات (العسكرية الخاصة) مليارات الدولارات من خلال تقديمها خدمات في العراق وأفغانستان والمنطقة المحيطة، تتراوح ما بين تأمين الحماية لمسؤولين حكوميين وجمع المعلومات الاستخبارية والتحليل والدعم اللوجستي»، مؤكداً عدم وجود نظام محاسبة وإشراف على عمل تلك الشركات بالمستوى اللازم. ويشير إلى أن وزارة العدالة الأميركية تتحمل كذلك المسؤولية للتحقيق وتقديم شكاوى ضد تلك الشركات المتعاقدة في حال ارتكابها جرائم دولية، إلا أن ذلك نادراً ما يحدث، ولم تقم وزارة العدل بتوجيه أية اتهامات ضد أحد من المتعاونين لانتهاكات التعذيب أو جرائم حرب في العراق. وتؤكد صنبر على أن «من الضروري أن نتذكر أننا هنا نتحدث عن بشر عانوا وتم تعذيبهم وأثرت تلك الجرائم التي ارتكبت ضدهم على حياتهم. مرّ عشرون عاماً، لكن الصدمة الجسدية والنفسية والاجتماعية وغيرها تبقى معهم وتذكرهم دائماً بما حدث. كما أن عدم حصولهم على عدالة لا يساعد في شفائها، والحاجة إلى العدالة لن يمحوها مرور عشرين عاماً أو أكثر على الانتهاكات التي مورست بحقهم وعلينا أن نتذكر هذا».

معتقلون في سجن أبو غريب يتلقون الإفراج عنهم عام 2006 (ألف خديعي/ Getty)

المحاكمة

يتوقع مركز الحقوق الدستورية أن تستمر المحاكمة وجلسات الاستماع إلى قرابة ثلاثة أسابيع. وحاولت الشركة وعلى مدى ستة عشر عاماً وحوالي عشرين مرة (في قضايا وقضايا أخرى مختلفة) الطعن في شرعية القضية وإسقاطها. ورفع المركز القضية بموجب القانون المذكور آنفاً بادعاء انتهاكات للقانون الأميركي والقانون الدولي، في قضايا تشمل التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وجرائم حرب والاعتداء والضرب والاعتداء الجنسي، والتسبب المتعمد في الاضطراب العاطفي والإهمال في التوظيف والإشراف. ويسعى المركز من خلال القضية للحصول على تعويضات عقابية. ويرى المدّعون أن الشركة شاركت في مؤامرة لارتكاب سلوك غير قانوني بما في ذلك التعذيب وجرائم الحرب في سجن أبو غريب، إذ كانت قد تعاقدت مع الحكومة الأميركية على تقديم خدمات الاستجواب. ويشير المركز إلى أن المدعين الثلاثة كانوا محتجزين جميعاً ما بين 2003 و2004 في سجن أبو غريب، واستُخدمت ضدهم أقسى أساليب التعذيب والانتهاكات اللاإنسانية.

عدالة غائبة أو مؤجلة

يلفت مركز الحقوق الدستورية الانتباه إلى أن دور شركة «سي. إي. سي. آي» في التعذيب وسوء المعاملة الخطيرة للمدنيين العراقيين في أبو غريب موثق جيداً. وهنأ بتحدث عن تقرير أعده اللواء في الجيش الأميركي أنتونيو تاجوبا، حول مزاعم إساءة معاملة المعتقلين في أبو غريب في عام 2004. وخلص إلى أنه في الفترة ما بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول عام 2003 «وقعت حوادث عديدة تتضمن انتهاكات إجرامية سادية وصارخة ووحشية ضد العديد من المعتقلين، وقد وجهت الاستخبارات العسكرية الأميركية وشركة سي. إي. سي. آي أوامر إلى الشرطة العسكرية بتهيئة الظروف» لاستجواب المعتقلين. ويفيد تقرير المركز بأن «أعضاء من الشرطة العسكرية الأميركية شهدوا أنه كان متفاهماً عليه بين محققي شركة سي. إي. سي. آي والجنود أن مصطلحات التليين والمعاملة الخاصة تعني إلحاق جسدي وعقلي خطير بالمعتقلين». ولم يكن تقرير تاجوبا الرسمي الوحيد الذي خلص إلى نتائج مشابهة بارتكاب انتهاكات وجرائم بحق عراقيين في أبو غريب. على سبيل المثال، خلص تقرير عسكري آخر (فاي/ جونز) صدر في أغسطس/ آب 2004، إلى أن «الشرطة العسكرية، وجنود طبيين، ومقاولين مدنيين يتحملون درجة ما من المسؤولية أو التواطؤ في الانتهاكات في أبو غريب». وتمت الإشارة إلى تورط ثلاثة من موظفي شركة «سي. آي. سي. آي» على الأقل في الانتهاكات. ويلفت المركز الانتباه إلى الأدلة الدامغة التي تمكن المركز من الحصول عليه من خلال الدعوى والتي تشمل الرسائل الإلكترونية وسجلات المحاكمة العسكرية بعد وجود تقارير محددة عن انتهاكات وسوء سلوك ارتكبه متعاقدون. والأدهى من ذلك أنها قامت بمحاولات التستر على ذلك، بحسب المركز. وتدعي الشركة عكس ذلك، إلا أن مركز الحقوق الدستورية يؤكد وجود «أدلة موثوقة على أنها ساعدت أو حرضت أو ساهمت بطريقة أخرى في مؤامرة لتعذيب وإساءة معاملة المدعين الثلاثة وفقاً للقانون الأميركي والدولي».

عدالة مؤجلة

نشرت منظمة «هيومان رايتس واتش»، بالإضافة إلى منظمات حقوقية أخرى، عدداً من التقارير والتحقيقات حول موضوع المحاسبة على الجرائم التي ارتكبها الأميركيون وقوى التحالف في العراق ومناطق أخرى كأفغانستان، فضلاً عن توثيقها عمليات التعذيب. وفي أحد التقارير الصادر مؤخراً في سبتمبر/ أيلول الماضي، أشارت إلى ما أسمته «تقاعس الحكومة الأميركية عن تقديم التعويضات وغيرها سبيلاً لإنصاف العراقيين الذين تعرضوا للتعذيب والانتهاكات من القوات الأميركية والشركات المتعاقدة معها في سجن أبو غريب، وسجون ومعتقلات إضافية كانت تحت إداراتها في العراق». ويشير التقرير إلى أن وزارة الدفاع الأميركية في أغسطس/ آب عام 2022 «أصدرت خطة عمل لتقليص الضرر للمدنيين الناجم عن العمليات العسكرية الأميركية، إلا أن ذلك لم ينص على أي طريقة يمكن من خلالها منح تعويضات للمدنيين الذين تضرروا سابقاً من عملياتها». وبحسب «هيومان رايتس واتش»، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها اعتقلوا بعد الغزو الأميركي للعراق «نحو 100 ألف عراقي بين 2003 و2009». كما تحددت المنظمة الدولية عن تقرير آخر صادر عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فبراير/ شباط 2004 موجه إلى التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة، وفاده بأن عناصر من المخابرات العسكرية الأميركية أخبروا الصليب الأحمر بأن ما بين سبعين وتسعين في المائة من الذين احتجزوا على يد الأميركيين والتحالف في العراق عام 2003 اعتقلوا عن طريق «الخطأ». وتتحدث المنظمة في تقريرها عن «اعتذار الرئيس الأميركي جورج بوش عام 2004 عن «الإذلال الذي عاناه السجناء العراقيون في أبو غريب»، وأقوال وزير الدفاع رونالد رامسفيلد أمام الكونغرس بعد فترة قصيرة، ومفادها بأنه «وجد طريقة قانونية لتعويض المعتقلين العراقيين الذين عانوا الانتهاكات والقسوة الأليمة والوحشية على أيدي عدد قليل من أفراد القوات المسلحة الأميركية. هذا ما يجب فعله، وأنا عازم على أن أراه يتحقق».

تصريحات بوش حاولت التستر على وجود مشكلة حقيقية منهجية بحيث تصف ما حدث بأنه سلوك مشين ولكن فردي. لكن حال الواقع بما فيه تحقيقات أجرتها هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى أظهرت وجود مناخ مكّن من التعذيب. كما وجدت أن «قرارات متخذة على أعلى المستويات الحكومية مكنت حصول هذه الممارسات أو وافقت عليها أو بررتها. كان أبو غريب مجرد مركز من بين عدة مراكز اعتقال عسكرية أميركية ومواقع سوداء تابعة لوكالة المخابرات الأميركية في جميع أنحاء العالم مارس فيها العسكريون وعملاء المخابرات والمتعاقدون الأميركيون التعذيب وغيرها».

ويشير التقرير كذلك إلى الدور المركزي الذي لعبه وزير الدفاع دونالد رامسفيلد آنذاك بدءاً بوصفه للمعتقلين الأول الذين هم في معتقل غوانتانامو بـ «مقاتلين غير شرعيين». وبذلك عمل على حرمانهم، بحسب هيومن رايتس ووتش، من الحماية التي توفرها لهم «اتفاقيات جنيف». وتشير المنظمة إلى أنه وفي الشهر نفسه «كثفت إدارة بوش جهودها للتحايل على حظر التعذيب محلياً ودولياً، وأصدر مكتب المستشار القانوني الأميركي قانوني بما في ذلك التعذيب وجرائم الحرب في سجن أبو غريب، إذ كانت قد تعاقدت مع الحكومة الأميركية على تقديم خدمات الاستجواب. ويشير المركز إلى أن المدعين الثلاثة كانوا محتجزين جميعاً ما بين 2003 و2004 في سجن أبو غريب، واستُخدمت ضدهم أقسى أساليب التعذيب والانتهاكات اللاإنسانية.

يصادف بدء موعد المحاكمة مرور عشرين عاماً على فضح التعذيب

النقص في المياه المأمونة وتعطل الصرف الصحي يتسببان في أمراض عدّة